

Distr.: General
2 April 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة الثامنة

نيويورك، ١٨-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩

البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة توصيات المنتدى الدائم

حقوق الإنسان

المعلومات الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي**

المعلومات الواردة من الاتحاد الروسي استجابة لطلب أمانة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية فيما يتصل بالتدابير المتخذة على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ توصيات المنتدى

الفقرات ١ إلى ٤ من الاستبيان:

تضع حكومة الاتحاد الروسي المسائل المتعلقة بحماية حقوق ومصالح الشعوب الأصلية ضمن الأولويات.

وتدخل في عداد الشعوب الأصلية قليلة التعداد في الاتحاد الروسي ٤٦ طائفة إثنية، يبلغ تعدادها الكلي زهاء ٢٨٠ ألف نسمة. وقد وسع نطاق القائمة الموحدة للشعوب الأصلية قليلة التعداد في الاتحاد الروسي لتشمل إحدى أقدم الطوائف في البلد - شعب

* E/C.19/2009/1

** تأخر تقديم هذا التقرير بغرض تضمينه أحدث المعلومات.



فود. ويتركز وجود الشعوب الأصلية القليلة التعداد في أكثر من ٣٠ كيانا تابعا للاتحاد الروسي.

ونظرا لتعرض هذه الأقليات للخطر، فإن تنفيذ عمل حكومي منهجي بهدف صون أنماط حياتها وثقافتها التقليدية ضرورة ملحة.

١ - وتؤثر التغيرات المناخية الراهنة، وبخاصة الاحترار العالمي الذي اتسمت به العقود الأخيرة، تأثيرا ملموسا على الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للمنطقة القطبية بوجه عام. لذا فإن الشعوب الأصلية في الشمال، التي ترتبط أنشطتها التقليدية ارتباطا مباشرا بالبيئة القطبية وقفارها، تعيش في منطقة معرضة للمخاطر بوجه خاص.

ونفذت روسيا، خلال السنة القطبية الدولية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مجموعة مشاريع علمية بحثية، يتصل بعضها بمشكلة تأثير تغير المناخ على الشعوب الأصلية في الشمال.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، انعقد في مورمانسك مؤتمر دولي تحت عنوان "التكيف مع تغير المناخ ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للمناطق" تولى تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع المركز البيئي الإقليمي في روسيا، ودعم من الدائرة الاتحادية المعنية برصد الرطوبة الجوية والبيئة، وإدارة منطقة مورمانسك الإقليمية، ومعهد الإيكولوجيا الصناعية في الشمال التابع لمركز كولسك العملي في أكاديمية العلوم الروسية. وقدمت الدائرة الاتحادية المعنية برصد الرطوبة الجوية والبيئة نتائج البحوث التي أجريت في مجال تأثير تغير المناخ على القطاعات الاقتصادية الرئيسية للمنطقة القطبية، مثل النقل البحري، وتنمية المناطق الساحلية، وقطاع الوقود والطاقة، وإدارة الأنشطة الزراعية والمائية، علاوة على تأثير تغير المناخ على الإمكانات الترفيهية للإقليم وصحة ونمط حياة الشعوب الأصلية في الشمال. وأشار البيان الختامي للمؤتمر إلى أن تحديد تدابير التكيف وتنفيذها في الوقت المناسب يعد من المقترضات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة للمناطق المتأثرة بتغير المناخ. وينبغي أن يصبح التكيف من العناصر الأساسية للاستراتيجيات الإقليمية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ولاستراتيجية تنمية قطاعات اقتصادية معينة.

وشهد شهر كانون/ديسمبر ٢٠٠٨، صدور التقرير المعنون "التقرير التقييمي لتغيرات المناخ وتأثيرها على الاتحاد الروسي"، الذي أعدته الدائرة الاتحادية المعنية برصد الرطوبة الجوية والبيئة، بالتعاون مع أكاديمية العلوم الروسية. ويشتمل التقرير على تقييمات حديثة لتغيرات المناخ الجارية والمتوقعة، وتأثير هذه التغيرات على مختلف الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية للأنشطة البشرية، بما في ذلك الأنشطة في المناطق القطبية الروسية - مكان إقامة شعوب الشمال الأصلية القليلة التعداد. ويقترح التقرير التقييمي أيضا أساليب

للتكيف مع تغير المناخ. وسيجري خلال عام ٢٠٠٩ إرسال نسخ موجزة من التقرير التقييمي إلى جميع حكومات المناطق الإدارية للاتحاد الروسي، بما في ذلك المناطق القطبية - لأغراض الاستشارة وإمكانية الاستخدام عند إعداد الاستراتيجيات الإقليمية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ.

ويمثل الجزء المعنون "جودة حياة السكان والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمناطق القطبية" أحد التوجهات الغنية بمحتواها وتنوعها للبرنامج العلمي للسنة القطبية الدولية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ويتمثل الغرض الأساسي لهذه الأبحاث في التمهيد لرسم سياسة رشيدة لاستغلال الموارد الطبيعية للمناطق القطبية وتحقيق اتساق مصالح الشعوب الأصلية مع برنامج بدء تصنيع المنطقة القطبية. ويتمثل أحد الأهداف الهامة لهذا النهج في تحسين الجودة النوعية لحياة الشعوب الأصلية التي تعيش في الأصقاع النائية التي يصعب الوصول إليها في أقصى الشمال والمناطق الشبيهة بها، عن طريق توفير خدمات طبية جيدة للسكان وخفض مخاطر الآثار الضارة بالبيئة على صحتهم. ويمكن الاطلاع على البرنامج العلمي للسنة القطبية الدولية على الموقع الشبكي: http://www.ibyrus.aari.m/brogrm_iby.pdf، والاطلاع على مخطط الأنشطة المتعلقة بالبرنامج العملي على الموقع الشبكي http://www.ibyrus.aari.ru/realization_plan_2007_final.pdf. وفي إطار أنشطة السنة القطبية الدولية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، يشارك الاتحاد الروسي في ١٧ بعثة بحثية في مجال العلوم الاجتماعية في المنطقة القطبية، بما في ذلك أبحاث تهدف إلى الحصول على معارف جديدة بشأن تأثير تغير المناخ والتلوث البيئي الطبيعي والذي هو من صنع الإنسان على حياة الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى وأنشطتها التقليدية لكسب العيش.

وتبذل الدائرة الاتحادية المعنية برصد الرطوبة الجوية والبيئة جهوداً ترمي إلى تطوير تحسين وسائل رصد الرطوبة الجوية والمناخ في أقاصي المناطق الشمالية، بما في ذلك المناطق المعزولة، بغرض الحصول على بيانات موضوعية عن التغيرات المناخية الجارية. وفي إطار تنفيذ مشروع لتحديث الدائرة الاتحادية المعنية برصد الرطوبة الجوية والبيئة وتزويد هيئتها ومؤسساتها بالمعدات التكنولوجية الحديثة (٢٠٠٨-٢٠١٠)، ينفذ المشروع بالتعاون مع البنك الدولي، سيجري تزويد زهاء ٣٠ محطة قطبية معزولة بمحطات مراقبة آلية شبه مستقلة للأرصاد الجوية ومجموعات معدات حديثة لجمع البيانات والاتصالات.

وتشير الدائرة الاتحادية في موقعها الشبكي تقريراً سنوياً عن الجوانب المناخية المتميزة في الاتحاد الروسي، ويشتمل التقرير، علاوة على المعلومات المتعلقة بالسّمات المميزة لدرجات الحرارة ومعدلات التهطال، على بيانات عن حالة الجليد والغطاء الثلجي في المنطقة

القطبية، والظواهر الجوية الخطرة. ويسهم هذا في توسيع نطاق نشر المعلومات المتعلقة بالتغيرات المناخية الجارية في المنطقة القطبية، وهي المنطقة التي تقطنها شعوب الشمال الأصلية القليلة التعداد.

٢ - وتستعرض المسائل المرتبطة بالشعوب الأصلية أيضا في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وتنص المادة ٨ (ي) من الاتفاقية على وجوب أن تسعى الدول المتعاقدة، رهنا بتشريعاتها الوطنية، إلى احترام معارف المجتمعات الأصلية والمحلية وابتكاراتها وممارساتها التي تجسد أساليب الحياة التقليدية ذات الصلة بصيانة التنوع البيولوجي، والحفاظ عليها وصونها وتشجيع تطبيقها على أوسع نطاق، بموافقة ومشاركة أصحاب هذه المعارف والابتكارات والممارسات، وتشجيع الاقتسام العادل للمنافع التي من استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات. ولأغراض تنفيذ أحكام المادة ٨ (ي)، أنشئ فريق عامل مخصص معني بتنفيذها، ويجري استعراض الأحكام ذات الصلة باعتبار ذلك مسألة شاملة لقطاعات متعددة في برامج العمل المواضيعية للاتفاقية.

وموجب المقرر سابعا/٣٠ لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، أدرج في الاتفاقية نظام مؤقت للأهداف والغايات، من أجل التحفيز على تحقيق ترابط برامج العمل في إطار الاتفاقية. وأعدت روسيا التقرير الوطني الثالث عن تنفيذ الاتفاقية، وقدمته مع معلومات أخرى إلى أمانة الاتفاقية في عام ٢٠٠٧، وهو يشتمل على تفاصيل التدابير المتعلقة بتحقيق الهدف ٩ الوارد في المقرر المذكور أعلاه لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، وهو "صون التنوع الاجتماعي والثقافي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية"، علاوة على معلومات عن الإجراءات المتعلقة بتنفيذ أحكام المادة ٨ (ي) من الاتفاقية.

٣ - وتعد المناطق التي تنتفع الشعوب الأصلية القليلة التعداد تقليديا فيها بالموارد الطبيعية، في الشمال وفي سيبيريا والشرق الأقصى، ضمن مناطق طبيعية خاضعة لحماية خاصة، وفقا للقانون الاتحادي رقم ٤٩ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن "أراضي الانتفاع التقليدي من الموارد الطبيعية لصالح الشعوب الأصلية القليلة التعداد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي" (المادة ٥)، كي تتمكن الشعوب المذكورة أعلاه وطوائفها الإثنية من الانتفاع بالطبيعة وفقا لممارسات حياتها التقليدية. ويعتبر تأمين هذه المناطق التي تمارس فيها الشعوب الأصلية القليلة التعداد في الشمال حياتها وأنشطتها التقليدية لكسب العيش، أحد المعالم الرئيسية لرقابة الدولة على التنمية الاقتصادية والثقافية للشعوب الأصلية القليلة التعداد في الشمال.

ويشمل الإطار القانوني لهذه المناطق ترسيم الحدود على أساس الأنماط التقليدية لاستخدام الشعوب الأصلية القليلة التعداد للموارد الطبيعية، علاوة على الإجراءات المتعلقة باستغلال الأرض وصون التربة، وفقا لأحكام القانون الاتحادي رقم ٤٩ المذكور أعلاه (المادة ١١) وقانون الأراضي بالاتحاد الروسي (المادتان ٩٤ و ٩٥)، ويتحدد من خلال اعتماد الأحكام المناسبة التي تضعها سلطة تنفيذية تابعة للاتحاد الروسي أو سلطة تنفيذية تابعة للمناطق الإدارية للاتحاد الروسي، أو إحدى هيئات الحكم المحلي، بموجب تفويض للسلطات من قبل حكومة الاتحاد الروسي.

وتنص المادة ٢-١ من القانون الاتحادي رقم ٢٣٩٥-١ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢، بشأن الموارد المعدنية، على أن ما يوجد من ترسبات في قشرة الأرض تحت طبقة التربة العلوية، بما في ذلك باطن الأرض وما يحتوي من ثروات معدنية وموارد للطاقة وأية موارد أخرى يمكن استخراجها، هو جزء من ممتلكات الدولة. ويحدد القانون نفسه الأحكام المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالدراسات الجيولوجية وعمليات التنقيب عن الموارد المعدنية وصونها في باطن الأرض بإقليم الاتحاد الروسي وجرفه القاري.

وتنص المادة ٨ من قانون "الثروات المعدنية" على أن استغلال هذه الثروات، بما في ذلك إجراء عمليات استكشاف الثروات المعدنية واستخلاصها، ولا سيما في المناطق المتمتعة بالحماية الخاصة، يتحدد وفقا لمركز تلك المناطق ولأحكام القانون الاتحادي رقم ٣٣ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٥، بشأن المناطق الطبيعية المتمتعة بحماية خاصة.

ووفقا للمادة ١٤ من القانون الاتحادي رقم ٤٩ بشأن "أراضي الانتفاع التقليدي من الموارد الطبيعية لصالح الشعوب الأصلية القليلة التعداد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي" يتمتع أفراد الشعوب الأصلية القليلة التعداد وطوائفها الإثنية، بالحق في أن يستغلوا بالجمان لمنفعتهم الخاصة، الموارد المعدنية المملوكة على الشيوع في المناطق التي تمارس فيها هذه الشعوب أنشطتها التقليدية لكسب العيش.

٤ - وتكفل التشريعات المعمول بها توفير نطاق من تدابير الرعاية الاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة التعداد في الاتحاد الروسي، لا سيما الرعاية الطبية. مثال ذلك ما تنص عليه الفقرة ٩ من المادة ٨ من القانون الاتحادي رقم ٨٢ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، بشأن "ضمانات حقوق الشعوب الأصلية القليلة التعداد في الاتحاد الروسي" من توفير المساعدة الطبية المجانية لهذه الشعوب، بما في ذلك إجراء الفحوصات الطبية الإلزامية كل عام في مرافق الرعاية الطبية الحكومية والتابعة للبلديات، في إطار البرنامج الحكومي المتعلق بضمانات تقديم الرعاية الطبية المجانية لمواطني الاتحاد الروسي.

ويتركز اهتمام السياسة الحكومية في الشمال على تحسين الأوضاع الديمغرافية وخفض معدل الوفيات، وبخاصة في مرحلتي الطفولة وسن العمل، من خلال إنشاء نظام للخدمات الطبية قادر على المحافظة على صحة جميع فئات السكان، عن طريق التشخيص قبل السريري والأساليب العلاجية والوقائية.

ويشمل تحقيق هذا الهدف ما يلي:

- اتخاذ إجراءات لتحسين الأوضاع البيئية في المناطق التي تمارس فيها الشعوب الأصلية القليلة التعداد في الشمال حياتها وأنشطتها التقليدية لكسب العيش؛
- تنفيذ برامج لتحسين صحة الشعوب الأصلية القليلة التعداد في الشمال؛
- اتخاذ إجراءات لخفض معدل الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال وتحسين الصحة الإنجابية للشعوب الأصلية القليلة التعداد في الشمال؛
- إجراء فحوصات منتظمة بهدف الكشف المبكر عن الحالات الطبية التي تؤثر على صحة الشعوب الأصلية القليلة التعداد في الشمال وعن الأمراض ذات الآثار الاجتماعية العميقة؛
- توفير موارد ومعدات أفضل للرعاية الصحية الإسعافية وخدمات المرضى الداخليين والأمومة في الأماكن التي عادة ما تقيم الشعوب الأصلية وتكسب رزقها فيها؛
- تطوير المرافق الصحية المتنقلة وزيادة سبل الحصول على الرعاية الطبية الطارئة في الأماكن التي عادة ما تقيم الشعوب الأصلية وتكسب رزقها فيها؛
- إنشاء شبكة لمراكز المساعدة عن طريق الهاتف تكون متصلة بمستشفيات المقاطعات والمناطق وشبكة للمواقع النائية المماثلة من أجل تقديم المعلومات الأساسية عن حالة المرضى؛
- اتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الكحول وتنظيم مبيعات الكحول والطلب عليه في الأماكن التي عادة ما تقيم الشعوب الأصلية وتكسب رزقها فيها؛
- تنفيذ برامج وقائية في المؤسسات التعليمية ترمي إلى منع استهلاك الأطفال والمراهقين للكحول واستخدامهم لمنتجات التبغ؛
- دعم وتنمية التمارين البدنية والرياضة لصالح أقليات الشعوب الأصلية التي تعيش في الشمال؛

- وضع مؤشرات متعلقة بالصحة والأوبئة لأقليات الشعوب الأصلية التي تعيش في الشمال في الأماكن التي عادة ما تقيم وتكسب رزقها فيها؛ مع مقارنة تلك المؤشرات بالمعدلات الروسية؛
- ويقدم مشروع الرعاية الصحية الوطنية ذو الأولوية، المسمى "الصحة"، دعماً كبيراً للمقيمين في المناطق الشمالية من البلد وإلى المجموعات الإثنية المنتمية إلى الشعوب الأصلية فيما يتعلق بنوعية الرعاية الطبية والاستفادة منها.
- ويهدف هذا المشروع إلى إرساء أساس لتحسين الرعاية الأولية وزيادة فعاليتها، مع مراعاة الهيكل الأساسي الاجتماعي القائم في المناطق وأنماط الاستيطان وخصائص أخرى.
- وفي هذا الصدد، أصدرت وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية الأمر رقم ٥٨٤، المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، المتعلق بالترتيبات القائمة على أساس المقاطعات لتنظيم الخدمات الطبية المقدمة للسكان. ويشمل هذا الأمر أقصى الشمال وما شابهه من أماكن، والمقاطعات الجبلية والصحراوية والقاحلة، والمقاطعات الأخرى ذات الأحوال المناخية القصوى والفترات الطويلة من العزلة الموسمية، فضلاً عن الأماكن القليلة السكان.
- ويهدف كفاءة إمداد المناطق النائية، وهي المناطق السائدة في الشمال، بالعاملين في المجال الطبي، يجري تدريب سكان هذه المناطق على العمل كأطباء وموظفين طبيين مساعدين.
- ٥ - ويشكل انتشار العنف ضد المرأة نتيجة من نتائج ضعف مستويات المعيشة والبطالة وانتشار الظواهر الضارة بالاجتماع مثل السكر وإدمان الكحول.
- ويتسم نظام إعادة التأهيل الاجتماعي لضحايا العنف الأسري بالأهمية في منع هذا العنف. وتضطلع بالأدوار الريادية في هذا النظام وكالات ومؤسسات متنوعة للرعاية الاجتماعية تقدم خدمات عملية وطبية ونفسية وتعليمية وقانونية تتسم بالأهمية للأسر والأطفال والنساء، بتوفير المساعدة في الظروف الصعبة والمساعدة على حل المشاكل الأسرية والنفسية. وتعمل هذه المؤسسات في جميع الكيانات المكونة للاتحاد الروسي. وأكثرها تطوراً هي المراكز المحلية للرعاية الاجتماعية للأسرة والطفل التي تقدم مختلف الخدمات الاجتماعية.
- وتشكل المساعدة المالية الحكومية المقدمة إلى الأسر التي لديها أطفال وسيلة من وسائل مكافحة الفقر وتمكين المرأة من الجمع بين دورها المهني ودورها الأسري.

وخلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، اعتمد قانون مهم لتحسين الدعم المالي المقدم إلى السكان الذين لديهم أطفال، ونتجت عن ذلك زيادة في البدلات المقدمة إلى الأمهات والأطفال.

ووفقا للقانون الاتحادي رقم ٢٠٧، المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، المتعلق بإدخال تعديلات على بعض الصكوك القانونية للاتحاد الروسي فيما يتصل بالاستحقاقات الحكومية الخاصة بالمواطنين الذين لديهم أطفال، شهدت الاستحقاقات الاجتماعية المقدمة إلى الأسر فيما يتعلق بولادة طفل أو تربية طفل زيادة كبيرة. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تتلقى الأمهات العاملات بدلا شهريا لرعاية الأطفال يعادل ٤٠ في المائة من أجورهن. وتتلقى النساء اللاتي يقمن برعاية طفلين أو أكثر تقل أعمارهم عن ١٨ شهرا أضعاف ذلك البدل، لكن لا يجوز أن يزيد البدل عن ١٠٠ في المائة من الأجور كما لا يجوز أن يقل عن الحد الأدنى التراكمي.

ويُدفع البدل إلى الأم أو الأب أو غيرهما من الأقرباء أو الأوصياء الذين يقومون فعلا برعاية الطفل ويحصلون على إجازة رعاية الطفل ويخضعون للتأمين الاجتماعي الإجباري.

ويحصل على هذا البدل المواطنون العاطلون عن العمل الذين يقومون فعلا برعاية طفل يقل سنه عن ١٨ شهرا وليسوا خاضعين للتأمين الاجتماعي الإجباري. وتدفع جميع أنواع البدلات إلى النساء بصرف النظر عن أصلهن الإثني.

ومن العوامل الأخرى التي توسع نطاق فرص المرأة في مجال العمل والتوظيف وجود شبكة لمؤسسات التعليم ما قبل المدرسي ذات التكلفة الميسورة والجودة العالية.

ولتوسيع نطاق تغطية مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي والاستفادة منها، جرت إعادة تحديد الحد الأقصى الذي يدفعه الأبوان لحصول الطفل على مقعد في مؤسسة من هذا القبيل. فمثلا، لا يجوز أن تتعدى مدفوعات الأبوين ٢٠ في المائة من تكلفة الحصول على المقعد أو ١٠ في المائة بالنسبة للأبوين اللذين لهما ثلاثة قاصرين أو أكثر.

ومنذ عام ٢٠٠٧، يُرد جزء من المبلغ المدفوع بالفعل من الأبوين للحصول على مقعد لطفل في مؤسسة من مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي ويصل إلى: ٢٠ في المائة بالنسبة للطفل الأول، و ٥٠ في المائة بالنسبة للطفل الثاني، و ٧٠ في المائة بالنسبة للطفل الثالث والأطفال اللاحقين.

وتشكل البرامج الجاري اعتمادها في الكيانات المكونة للاتحاد الروسي من أجل تعزيز التوظيف وتقليل البطالة وتنمية المؤسسات الصغيرة والأسرية خطوة مهمة نحو القضاء

على التمييز على أساس نوع الجنس والأصل الإثني. وتركز بشكل خاص على اتخاذ تدابير لتشجيع عمالة الفئات الضعيفة من نساء الشعوب الأصلية.

وتشمل برامج التوظيف تقديم المساعدة من وكالات التوظيف في إيجاد عمل مناسب وفي التنسيب الوظيفي، بما في ذلك مجانية الإرشاد المهني والدعم النفسي والتدريب المهني وإعادة التدريب والدورات التدريبية لتجديد المعلومات وتشجيع العمل الحر ومباشرة الأعمال الحرة على نطاق صغير.

كذلك تشمل برامج تعزيز التوظيف دعم الحرف اليدوية التقليدية، ووضع جداول زمنية للعمل تناسب المرأة (يوم عمل قصير) والعمل من البيت.

٦ - وتنص القوانين الاتحادية المتعلقة بلغات الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي والاستقلال الإثني - الثقافي على حق أقليات الشعوب الأصلية للاتحاد الروسي في حفظ وتنمية لغتهم الأصلية وتقاليدهم وثقافتهم. وبوجه خاص، ينظم القانون الاتحادي المتعلق بلغات شعوب الاتحاد الروسي (رقم I-1807 المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بصيغته المعدلة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) منظومة قواعد استخدام لغات شعوب الاتحاد الروسي في الأراضي الروسية.

ويشدد هذا القانون على حماية الحقوق اللغوية السيادية للفرد، بصرف النظر عن أصله أو مركزه الاجتماعي أو ممتلكاته أو عرقه أو أصله الإثني أو نوع جنسه أو تعليمه أو موقفه من الدين أو مكان إقامته. وعلى أساس سيادة جمهوريات الاتحاد الروسي، ينص أيضا القانون المذكور آنفا على حرية هذه الجمهوريات في تسوية المسائل المتعلقة بحماية لغاتها القومية وتنميتها واستخدامها. ويولى اهتمام خاص لكفالة حرية تنمية اللغات في المناطق التي يوجد بها تركيز شديد لأقليات الشعوب الأصلية أو الأقليات الإثنية التي ليست لديها وحدات إدارية أو إقليمية خاصة بها منشأة على أساس إثني، فضلا عن الأقليات التي تعيش خارج هذه المناطق.

ويُنص بشكل خاص على حق الفرد في استخدام لغته الأصلية في المناطق التي بها فئات سكانية كبيرة من الأقليات الإثنية في الفقرة ٤ من المادة ٦ من القانون الاتحادي رقم ٨، المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، المتعلق بالتعداد الوطني للسكان والقانون الاتحادي المتعلق بالضمانات الأساسية للحقوق الانتخابية للمواطنين الروس والحق في المشاركة في الاستفتاءات، الذي يسمح للجنة الانتخابية المعنية بالبت في طباعة أوراق الاقتراع بالروسية، بوصفها اللغة الرسمية للاتحاد الروسي، وباللغات الرسمية للجمهورية المعنية من جمهوريات الاتحاد الروسي، وعند الاقتضاء بلغات شعوب الاتحاد الروسي في الأقاليم التي يتركز السكان الناطقون بها (الفقرة ١٠ من المادة ٦٣).

وينص القانون الاتحادي المتعلق بأسس تشريعات الاتحاد الروسي المتصلة بالثقافة على حق الشعوب وغيرها من الأقليات الإثنية في "حفظ وتنمية هويتها الثقافية والإثنية وفي حماية وإصلاح وحفظ موارثها الثقافي والتاريخي الأصلي" (المادة ٢٠). ويتضمن حكما خاصا يفيد بأن "السياسة المتعلقة بحفظ ووضع ونشر القيم الثقافية للمجموعات الإثنية المنتمية إلى الشعوب الأصلية، التي تستخدم أسماءها للوحدات الإدارية المقابلة، لا تمس بثقافات الشعوب الأخرى أو المجتمعات الإثنية التي تعيش في الأراضي المعنية" (المادة ٢٠).

وتقوم وزارة التربية والعلوم، بالاقتران مع المعهد الاتحادي للتنمية التربوية، الذي يعالج مسائل التربية الوطنية، برصد سنوي لحالة لغات شعوب الاتحاد الروسي، بما في ذلك لغات الشعوب الأصلية والأقليات. وهي بصدد تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بحماية وتوسيع نطاق حقوق الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي. وتشكل المجموعات الإثنية في الشمال التي تعيش في الظروف القسوى للمنطقة القطبية حالة خاصة من بين أقليات الشعوب الأصلية.

وتتكلم شعوب أقصى الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي وشمال القوقاز ووسط روسيا ٤٥ لغة ولهجة.

أليتور	ألويت	الأبخازية (في كاراشاي - شيركيسيا)
دولغان	فيس	بيسريم (لهجة)
كامشادال (لهجة)	إتيلمين	إزهور
كورياك	كيت	كيريك
ناجايباك (لهجة)	مانسي	كوماندا
نيغيدال	نغاناسان	ناناي
أوروك (أولتا)	نيفكيه	نينيتس
سيلكوب	سامي	أوروخ
تيلينغيت (لهجة)	تاز (لهجة)	سويوت
توبالار (لهجة)	توفالار	تيلويت (لهجة)
أولش	أوديجي	توفين - تودجان (لهجة)
شوفان (لهجة)	شيلكان (لهجة)	كانتي
شابسونغ (في أدغيغا)	شولين	شوكشي
إيفن	إفينك	شور
يوكاغير	إسكمو	إنت

وتشمل هذه المجموعة ٣٤ لغة من لغات أقليات الشعوب الأصلية التي تعيش في أقصى الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي وهي: ألويت، ودولغان، وإتيلمين، وكامشادال (لهجة)، وكيريك، وكيت، وكوريك، وكوماندا، ومانسي، وناناي، ونغاناسان، ونيجيدال، ونينيتس، ونيفكيه، وأوروك (أولتا)، وأوروخ، وسامي، وسيلكوب، وسويوت، وتاز (لهجة)، وتوفالار، وتوفين - تودجان (لهجة)، وأوديجي، وأولش، وكانتي، وشوفان (لهجة)، وشوكشي، وشور، وإفينك، وإيفن، وإنت، وإسكومو، ويوكاغير.

٧ - ويشكل النظام التعليمي للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال جزءاً لا يتجزأ من النظام التعليمي الروسي، وتحكمه الأحكام العامة للتشريعات المتعلقة بالتعليم في الاتحاد الروسي. وقد أُدخلت تغييرات هامة في هذا النظام خلال الخمس عشرة سنة الماضية، كجزء من عملية تحديث التعليم في الشمال الأقصى وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي.

وفي مناطق التركيز العالي للأقليات من الشعوب الأصلية، وفي المناطق التي تهاجر هذه الأقليات عبرها بوصفها أقليات بدوية، يجري إقامة شبكات جديدة من المؤسسات التعليمية، إلى جانب نماذج لمؤسسات التعليم العام تُحدّد وفقاً لنمط حياة شعوب الشمال، ولا سيما رغبتها في الاحتفاظ بالأسرة باعتبارها السبيل الأساسي لإدماج الأطفال في المجتمع وتعريفهم بالتقاليد.

النموذج ١: نموذج رياض الأطفال البدوية (مركز لابوروفايا للتجارة الواقع بمنطقة يمال - نينيتز المتمتعة بالحكم الذاتي)، والهدف الرئيسي منها إعداد الأطفال للمدرسة الابتدائية باستخدام قاعدة التعاليم التقليدية (فولكلور الأطفال المستوحى من ثقافة الشعوب الأصلية أو من الأسرة، والألعاب والأغاني التقليدية) واللغات الأصلية.

والمهام الرئيسية لرياض الأطفال البدوية كما يلي:

- السماح بالتفاعل الاجتماعي الحر باللغات الأصلية؛
- السماح باكتساب المعارف عن الثقافة الروحية للفئة التي ينتمي إليها الطفل، وعن أسس كسب المعيشة التقليدية (رعي قطعان الرنة، وصيد السمك، والصيد البري)، وبيئة المنطقة وكيفية حمايتها وكيفية اكتساب اللياقة البدنية.

وتعمل روضة الأطفال البدوية على مدار السنة وهي مفتوحة للأطفال بين الثالثة والسادسة من العمر. ويتلقى الأطفال التعليم خلال الفترة بين شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل في مخيم يقع في منطقة الرعي الشتوية، وتمتد العطلة المدرسية إلى نهاية أيار/مايو. وفي الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس يحضر الأطفال بين الثالثة والسادسة

من العمر روضة أطفال بدوية تمهيدية فصلية تشمل فصلي الصيف والخريف في مخيم السكان الأصليين. ويحصلون على فترة استراحة في تموز/يوليه. والغرض من التعليم الذي يتلقاه الأطفال في روضة الأطفال البدوية إعدادهم للالتحاق بالتعليم النظامي في مدارس الأقسام الداخلية والمدارس الابتدائية.

وتجري معالجة المسائل التالية التي تؤثر على عمل نظام رياض الأطفال البدوية: إنشاء إطار قانوني؛ تدريب الموظفين على العمل في بيئة بدوية؛ إعداد النصوص العلمية والمنهجية والبرامج، والكتب المدرسية، والمنشورات والمواد المنهجية ووسائل الإيضاح.

النموذج ٢: المدارس البدوية: (وتتمركز عادة حول مستوطنات رعاة الرنة والصيادين وصيادي السمك؛ أو في مراكز التجارة أو ضمن المجتمعات الأصلية أو في قواعد العبور، حيث تكون المدارس مؤسسات ثابتة؛ أو كمدارس متنقلة ترافق حركة رعاة الرنة).

والمدرسة البدوية نوع خاص من مؤسسات التعليم العام كُيف لكي يتلاءم مع الظروف المحلية للشمال الأقصى. وقد انتشر هذا المفهوم في روسيا خلال عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين. ويشكل عمل هذه المدارس مرحلة خاصة من مراحل تطور التعليم الوطني. وكان الهدف الرئيسي منها جعل المدارس أقرب إلى متناول أطفال الجماعات البدوية. ومن السمات المميزة للمدرسة البدوية قدرتها على الوصول إلى أبعد المواقع وأكثرها انعزالا في التندرا والتايغا العميقة والمناطق الجبلية. وأدت الاختلافات في البيئة الطبيعية إلى اختلاف أشكال المدرسة البدوية وتباين طرق عملها. وكانت الحركة أحيانا بين الشمال والجنوب (حيث تساق القطعان في الصيف في اتجاه الشمال وفي الشتاء في اتجاه الجنوب)؛ وأحيانا أخرى كانت الحركة جانبية (حيث تتم الهجرة من مورد مياه إلى آخر أو حول مورد مياه ما)؛ وفي حالات أخرى كانت الحركة عمودية (حيث تتم الهجرة من المراعي الشتوية الواقعة في السهول إلى المراعي الصيفية في الجبال)، وهكذا.

ويجري إحياء المدارس البدوية كجزء من حركة تطور الأنشطة التقليدية للأقليات في الشمال، وفقا لرؤية جديدة. وتعتبر المدارس البدوية النموذج التعليمي الأكثر قبولا ضمن بيئة الشمال، تحت تأثير التغيرات الجذرية التي جرت في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، وفي المجتمع والسياسة.

وقد أسست المدارس البدوية الأولى من الجيل الجديد في بداية عقد التسعينات في المجتمعات (أيلوس) الواقعة في موم، وأنابار، وأولينيك، وألدان، بجمهورية ساخا (ياكوتيا). وفي عام ١٩٩٣ تم وضع واعتماد خطة لتعليم الأطفال وتهذيبهم وفقا لروح أسلافهم، كما تم وضع واعتماد معايير لمجموعة من النظم الخاصة بالمدارس البدوية. ويسهل هذا

البرنامج وهذه النماذج الآن توفير التعليم النظامي في البيئات القاسية جدا. ومن أنواع المدارس البدوية المدرسة التابعة لمركز لابوروفايا للتجارة الواقع بمنطقة يمال - نينيتز المتمتعة بالحكم الذاتي، التي تنخفض نسبة التسجيل فيها. والتنوع في سبل تنفيذ العنصر الخاص بالانتماء العرقي والإقليمي للمنهاج الدراسي يوفر للأطفال فرصة الاطلاع منذ نعومة أظفارهم على تقاليد أسلافهم وعلى الثقافة المادية والروحية الأصلية لشعب نينيتز.

النموذج ٣: المدارس المجتمعية التي تشبه في هيكلها ومضمونها المدارس الثابتة ذات معدل التسجيل المنخفض. ويكمن الفرق الرئيسي في العلاقة بين أعضاء المجتمع المحلي، التي تترك آثارها على عملية التعليم والتهديب (بما في ذلك نهج التعليم الخصوصي).

النموذج ٤: المدرسة التوجيهية. في هذا النوع من المدارس يتنقل المدرس إلى داخل التايغا ويعلم الأطفال في تلك البيئة، ويظل الطفل مع أسرته. وقد بدأ أول الموجهين عمله في بداية التسعينات في مخيم بوركاتيمتان الواقع ضمن مجتمع موم المحلي بجمهورية ياكوتيا - ساخا، ومارس التعليم في المواقع التي يصيد فيها السكان.

النموذج ٥: مدرسة التايغا، التي يقوم فيها الوالدون بدور الموجهين - المستشارين، ويعلمون أطفالهم بأنفسهم. ويتم الجمع بين هذه التقنيات التعليمية وبين دورات الدعم في المدرسة (كما هو الحال مثلا في مدرسة التايغا الواقعة في إينغا بجمهورية ياكوتيا - ساخا).

النموذج ٦: المدرسة البدوية الدائمة، حيث يقضي الأطفال جزءا من الوقت مع القطيع ويتعلمون القضايا العرقية - الثقافية والمواد الأساسية إلى جانب عنصر خاص بالشعوب الأصلية والانتماء الإقليمي.

النموذج ٧: مدارس يوم الأحد. تعمل في البلدات والمخيمات التي لا يوجد فيها عدد كاف من التلاميذ لفتح مدارس من نوع آخر. والغرض الرئيسي لهذه المدارس توفير التعليم العرقي الثقافي.

النموذج ٨: المدارس الصيفية. الغرض منها السماح للتلاميذ الذين لا يعرفون لغتهم وثقافتهم الأصليين بالانغماس في تلك اللغة والثقافة (المخيمات الصيفية).

وقد ظهرت حالة اجتماعية - اقتصادية في هذه المرحلة الجديدة من التطور الاجتماعي - الاقتصادي للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي، تجمع بين جهود الأسرة والمجتمع المحلي والمؤسسات الاجتماعية للمستوطنات والمجتمع ككل، ليس فقط لمساعدة الأطفال، بل وكذلك لمساعدة جميع سكان

المستوطنات على التغلب على الحواجز بين الوكالات، وتوسيع نطاق الفرص وإغناء محتوى التعليم في المؤسسات الثقافية والرياضية ومراكز الضمان الاجتماعي والعمالة ووسائل الإعلام، وتحسين مواردها وقاعدتها التعليمية.

وقد حدثت زيادة كبيرة في استخدام هذه الأساليب التعليمية لأغراض التعليم الخارجي والتعليم داخل الأسر والتعليم عن بُعد.

ويخطط المعهد الاتحادي لتنمية التعليم في عام ٢٠٠٩ لإدخال التغييرات اللازمة في الأحكام الموحدة المتعلقة بمؤسسات التعليم العام.

وأدى التقلص السكاني في المناطق الشمالية إلى انخفاض عدد التلاميذ وإلى نقص في أخصائيي التعليم المؤهلين والمعلمين.

وعند وضع النماذج التعليمية الجديدة لشعوب الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي، ظهرت الحاجة إلى تدريب واختيار مرشحين لوظائف التعليم ضمن الأطفال في سن ما قبل المدرسة وفي سن المدرسة، وتوفير فرص التنمية المهنية لهم، مع مراعاة السمات الفيزيولوجية والنفسية والعرقية لهؤلاء الأطفال، وضرورة إحاطة الأفراد بمختلف أعمارهم بتكنولوجيا التعليم عن بُعد، وقدرتهم على العمل ضمن نظام قائم على التناوب وفي بيئة بدوية، والحاجة إلى توفير المواد التعليمية والمنهجية.

وقد بذلت السلطات المحلية في الأقاليم، بما فيها منطقتا يامال - نينيتز، وخانتي - مانسي المتمتعان بالحكم الذاتي، وجمهورية ساخا (ياكوتيا)، وإقليم خاباروفسك، من أجل تعزيز التعليم. وتم في تلك المناطق وغيرها اعتماد تشريعات للكيانات المكونة للاتحاد الروسي، ووضع برامج إقليمية لتنمية التعليم والحفاظ على لغات الأقليات من الشعوب الأصلية.

ووفرت المشاريع الوطنية ذات الأولوية حافزا كبيرا لتنمية التعليم في الشمال. وكجزء من هذه المشاريع يجري اتخاذ خطوات داخل الكيانات المكونة للاتحاد الروسي في تلك المنطقة لدعم وتطوير أفضل الممارسات من أجل تعليم الشعوب الأصلية، وتشجيع المعلمين الممتازين، ودعم الشبان الموهوبين، والإحاطة بأحدث التكنولوجيا التعليمية، وتحسين كفاءة التعليم، وتحسين الموارد.

وبغية تعزيز دعم موظفي التعليم، ما فتئ عدد من مؤسسات تكوين الأخصائيين من المستوى العالي والمتوسط يُجري تدريبات بطلب من مختلف الكيانات المكونة للاتحاد الروسي. وتشمل هذه المؤسسات جامعة أ. إ. هرتزن الحكومية الروسية لعلوم التربية،

وجامعة م. ك. أموزوف الحكومية، وجامعة الشرق الأقصى الروسي الحكومية، وجامعة يوغورسك الحكومية.

وعملاً بقرار حكومة الاتحاد الروسي رقم ٤٦٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، المعدل لقرار الحكومة رقم ٤٨٧ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، باعتماد أحكام موحدة تنظم المرافق الخاصة وغيرها من أشكال الدعم المادي لطلاب الجامعات والتعليم العالي وطلاب شهادة الدكتوراه في المؤسسات التعليمية للحكومة الاتحادية التي توفر التدريب المهني بالمستوى العالي والمتوسط، أُدخلت تعديلات توصي بأن تتوخى السلطات التنفيذية الاتحادية وغيرها من الجهات المستفيدة من الأموال الاتحادية المسؤولة عن المؤسسات التعليمية من ذلك النوع الواقعة في الشمال الأقصى وغيره من المناطق المشابهة، تخصيص الموارد من أجل تقديم مستوى من المنح يناسب متطلبات الإقامة في الظروف الطبيعية والمناخية القاسية للشمال، وذلك عن طريق إنشاء صندوق خاص.

واستُمد الدعم المشار إليه أيضاً من ميزانيات الوزارات الأخرى وميزانيات الكيانات المكونة للاتحاد الروسي. وتخطط وزارة التربية والعلوم لإعداد النصوص التالية في عام ٢٠٠٩:

- مشروع قانون لتعديل المادة ٢٩ من قانون التعليم الروسي على النحو التالي:
 ”١ - تشمل الصلاحيات الممنوحة لسلطات الكيانات المكونة للاتحاد الروسي فيما يتعلق بالتعليم المساهمة، إلى جانب السلطات المعنية للحكومة الاتحادية، في وضع مناهج إرشادية للتعليم الأساسي، مع مراعاة المستوى التعليمي والنهج المتبع (فيما يتعلق بمراعاة المطالب الوطنية والعرقية - الثقافية للمواطنين والمجتمع)، وذلك استناداً إلى المعايير التعليمية الموحدة للحكومة الاتحادية أو المتطلبات التي تفرضها الحكومة الاتحادية“؛

- مشاريع مناهج دراسية للغات الأصلية المنتهية إلى المجموعات اللغوية الرئيسية (التركية، والفينو - أوغرية، والأبخازية - الأديغية، والمنغولية) ولغة الروسية، ومناهج للفصول من الخامس إلى التاسع من مؤسسات التعليم العام التي تُعلم باللغات الأصلية (غير الروسية) وبالروسية (لغير الناطقين بها كلغة أم)، استناداً إلى معايير الحكومة الاتحادية الخاصة بالتعليم العام؛

- نصوص منهجية لتدريب المعلمين على اللغات الأصلية المنتهية إلى المجموعات اللغوية الأربعة الرئيسية؛

- مخططات عامة لتنظيم دورات لتجديد المعارف فيما يتعلق بمجموعات اللغات الأصلية واللغة الروسية (لغير الناطقين بها كلغة أم)، لصالح مدرسي مؤسسات التعليم العام الذين يدرسون باللغات الأصلية (غير الروسية).

٨ - لا تتضمن تشريعات الاتحاد الروسي لوائح تنظيمية محددة للبث الإذاعي في المجتمعات المحلية. ولدى محطات الإذاعة فرص متكافئة فيما يتعلق بالحصول على ترددات بث مخصصة لها. والشروط المطلوب توافرها في هيئات البث التي تتقدم بطلبات ليُخصص لها تردد أو التي تسعى للحصول على تردد جديد ترد في قرار حكومة الاتحاد الروسي رقم ١٣٥٩ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بشأن ترخيص البث التلفزيوني والإذاعي وأنشطة الاتصالات في إطار البث التلفزيوني والإذاعي في الاتحاد الروسي. وتُخصص ترددات البث للمراكز السكانية التي تضم أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ نسمة على أساس تنافسي. وترد قواعد تقديم طلبات المنافسة في قرار حكومة الاتحاد الروسي رقم ٦٩٨، المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بشأن إجراء منافسات لمنح حقوق البث الأرضي الإذاعي والتلفزيوني، وبشأن إنشاء وحيازة قنوات ذات ترددات جديدة للبث التلفزيوني والإذاعي.

وتطوير البث التلفزيوني والإذاعي وارد في برنامج عمل الوكالة الاتحادية للصحافة والاتصال الجماهيري للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وفيما يتصل بهذا الهدف الاستراتيجي، ثمة خطط لزيادة عدد البرامج التلفزيونية والإذاعية المهمة اجتماعياً، وتحسين نوعيتها، بما في ذلك البرامج ذات التوجهات الإخبارية والإعلامية والثقافية والفنية والعلمية والمعرفية والرياضية وبرامج الأطفال والبرامج الموسيقية. ويتزامن تطوير الإذاعات المجتمعية مع التوجه العام لسياسة الدولة في الاتحاد الروسي في مجال البث التلفزيوني والإذاعي.

وأثناء تنفيذ سياسات الدولة الوطنية في عام ٢٠٠٨، حُصِّصت موارد من الميزانية الاتحادية لذلك العام من أجل تنفيذ المشاريع التالية:

- مشروع لوضع ونشر قواميس (بما في ذلك القواميس الإلكترونية) بلغات الشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال (النينيتس - الروس، الروس - النينيتس، السيلكب - الروس، الروس - السيلكب)؛
- مشروع لوضع وبث سلسلة من ٢٠ برنامجاً عن شعوب الاتحاد الروسي في محطات تلفزيون الاتحاد الروسي؛
- مشروع لتنظيم وعقد منافسة وطنية بين وسائط الإعلام لأفضل تغطية لموضوع العلاقات بين أعراق شعوب الاتحاد الروسي وتطورها العرقي الثقافي (سيكون هناك ترشيح منفصل لوسائط الإعلام التي تبث بلغات شعوب الاتحاد الروسي)؛

- مشروع لدعم عقد حلقة دراسية دولية بعنوان "المعايير الدولية وتشريعات الاتحاد الروسي في مجال الحفاظ على اللغات والثقافات، وأساليب الحياة التقليدية وإدارة الموارد الطبيعية للشعوب الأصلية: المعايير والنظرية والممارسة"؛

- وكل عام، تقدم الوكالة الاتحادية للصحافة والاتصال الجماهيري، على أساس تنافسي، دعماً حكومياً في شكل إعانات من الميزانية الاتحادية لتنفيذ مشاريع مهمة اجتماعياً في مجال وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة. ويُعدّ موضوع تشكيل الثقافة الروحية لشعوب الاتحاد الروسي والحفاظ عليها وتنميتها إحدى الأولويات المطلوب توافرها للحصول على الدعم المالي. وأثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، حُصّص مبلغ يتجاوز ١٥٣ مليون روبل لوسائل الإعلام الإلكترونية لهذه الأغراض.

ومن بين المشاريع التي تتلقى إعانات من الدولة، تجدر الإشارة إلى البرنامج الإعلامي والتثقيفي Narody Rossii (شعوب روسيا) الذي تبثه إذاعة روسيا منذ عام ٢٠٠١. والبرنامج مكرس للتنوع العرقي في الاتحاد الروسي ويشجع التعاون بين الأعراق. وتُغطى المسائل العرقية من وجهة نظر ممثلي الطوائف العرقية الثقافية المستقلة، والمتخصصين بالإنثوغرافيا، والمؤرخين، والمتخصصين بالتراعات العرقية، وعلماء الاجتماع، والمتخصصين بالثقافات، ونقاد الفنون.

وتوفر الوكالة الاتحادية للصحافة والاتصال الجماهيري الدعم المالي لسلسلة أفلام "متاحف المقاطعات في روسيا" (يُبث على محطة كولتورا التلفزيونية) التي تولي اهتماماً خاصاً للمتاحف التي تعزز الثقافة العرقية. ويجري حالياً إعداد سلسلة من البرامج الوثائقية التلفزيونية، هي: سلسلة "الموسوعة الجغرافية على شرائط الفيديو" التي تكشف الجوانب المتعددة الأبعاد لثقافات شعوب الاتحاد الروسي؛ وسلسلة "إنسانية الآخرين..." التي تتضمن أفلاماً عن الشعوب الأصلية القليلة التعداد في الاتحاد الروسي وعودتهم إلى جذورهم، وما إلى ذلك.

وتخصص الوكالة الاتحادية للصحافة والاتصال الجماهيري الأموال لإنتاج أشرطة فيديو تضم رسوماً متحركة وبرامج تثقيفية عن مناطق وشعوب الاتحاد الروسي مثل سلسلة "إننا نعيش في روسيا".

وتشمل المشاريع التي تدعمها الوكالة برامج بلغات شعوب الاتحاد الروسي. وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، حُصّص مبلغ ٤,٤ مليون روبل تقريباً لإنتاج مثل هذه البرامج.

ودعمت الوكالة إنشاء وتشغيل موارد على شبكة الإنترنت (مواقع وبوابات إلكترونية)، منها موقع Narody Rossii edinstvo i mnogoobrazie (شعوب روسيا: الوحدة

والتنوع) الذي يوفر معلومات تاريخية وإثنوغرافية عن جميع الشعوب والجماعات العرقية في الاتحاد الروسي، وكذلك معلومات عن سياسة الدولة في مجال العلاقات بين الأعراق والعقائد. أما موقع Etno-zhurnal، فيهدف إلى تقوية العلاقات بين الأعراق، وتعزيز التسامح والترويج للتنوع الثقافي في الاتحاد الروسي والعالم.

البند ٥ في الاستبيان:

وُضع في الاتحاد الروسي نظام للقوانين واللوائح التنظيمية المتخصصة من أجل حماية حقوق السكان الأصليين. ومنذ اعتماد دستور الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٣، باتت هذه الطوائف العرقية الضعيفة تُسمى رسمياً "الأقليات العرقية" (المادة ٧١ ج)، والفقرة ١ (ب) من المادة ٧٢ من الدستور)، و "الطوائف العرقية القليلة التعداد" (الفقرة ١ ل) من المادة ٧٢)، و "الشعوب الأصلية القليلة التعداد" (المادة ٦٩).

ويربط الدستور بصفة خاصة بين تنظيم وحماية حقوق "الشعوب الأصلية القليلة التعداد" و "الطوائف العرقية القليلة التعداد" وبين الحقوق المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية الأخرى، التي يُنظر إليها باعتبارها "أسس حياة وأنشطة الشعوب التي تعيش في الأقاليم الخاصة بها" (الفقرة ١ من المادة ٩)، ويربطها كذلك بحق هذه الشعوب في حماية موائدها الأصلية وأنماط حياتها التقليدية.

ووفقاً للقانون الاتحادي رقم ٨٢، المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، بشأن ضمانات حقوق الشعوب الأصلية القليلة التعداد بالاتحاد الروسي، تُعرّف الشعوب الأصلية القليلة التعداد بأنها الشعوب التي تعيش في مناطق الإقامة التقليدية لأسلافها، وتحافظ على أسلوب حياة وأسباب معيشة تقليدية، ويقل تعدادها في الاتحاد الروسي عن ٥٠.٠٠٠ نسمة، وتعتبر نفسها طوائف عرقية مستقلة.

وتضمّن القانون الاتحادي رقم ١٠٤، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بشأن المبادئ العامة لتنظيم مجتمعات الشعوب الأصلية القليلة التعداد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي مصطلحاً جديداً للدلالة على "الشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي".

وحُدّد تكوين الشعوب الأصلية القليلة التعداد بالاتحاد الروسي بموجب قرار الحكومة رقم ٢٥٥، المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠، بشأن القائمة الموحدة للشعوب الأصلية القليلة التعداد في الاتحاد الروسي، وبموجب مرسوم حكومة الاتحاد الروسي رقم ٥٣٦، المؤرخ

١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الذي يقرّ اعتماد قائمة الشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي.

وعملاً بمرسوم الحكومة رقم ١٨٥، المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، يجري العمل في وزارة التنمية الإقليمية على إعداد وثائق تنظيمية تتعلق بإنشاء مناطق تستخدم الشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال مواردها الطبيعية بشكل تقليدي. ووفقاً للقانون الاتحادي رقم ٤٩، المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن المناطق التي تستخدم الشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي مواردها الطبيعية بشكل تقليدي، فإن هذه المناطق تعد أحد أنواع المناطق الطبيعية الخاضعة للحماية الخاصة.

واستمرت تشريعات الاتحاد الروسي المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في التحسن، بما في ذلك نتيجة لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم.

وكان الاتحاد الروسي أول دولة تعلن رسمياً مشاركتها في العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. وكان مرسوم الحكومة رقم ٧٥٨، المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، بشأن التحضير للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم وتنفيذه في الاتحاد الروسي صكاً رئيسياً في هذا الصدد.

وقامت وزارة التنمية الإقليمية، بالتعاون مع السلطات التنفيذية الاتحادية المعنية والوكالات التنفيذية التابعة للكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي، بوضع مجموعة تدابير ذات أولوية متقدمة للتحضير للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (ويشار إليه فيما يلي بـ "المجموعة") وتنفيذها في الاتحاد الروسي، وكان العمل على هذا المشروع قد بدأ منذ عام ٢٠٠٨.

وهناك عدد من المشاريع ذات الصلة التي نفذت في عام ٢٠٠٨ كجزء من تنفيذ سياسة الدولة الوطنية بشأن الشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال من أجل تحسين التشريعات الاتحادية، ووضع واعتماد أحدث النهج المفاهيمية. وقُدّم الدعم المالي أيضاً إلى منظمات المجتمع المحلي التي تقدم إلى هذه الشعوب أنشطة ثقافية وتعليمية ذات أهمية.

١ - وأعدت السلطات التنفيذية الاتحادية المعنية، بالتعاون مع الرابطة الروسية للشعوب الأصلية التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى، سياسة إدارية للتنمية المستدامة للشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا

والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي. واعتمدت هذه السياسة الإطارية بموجب مرسوم الحكومة رقم ١٣٢، المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وتكمن أهمية السياسة الإطارية التي أقرتها الحكومة في أنها قد حددت معياراً واضحاً في الاتحاد الروسي لتنفيذ سياسة الدولة لحماية حقوق الشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال. وقد وُضع هذا المعيار عن طريق إعادة النظر في الوضع الحالي لاستخدام الموارد الطبيعية بالطرق التقليدية، والتعليم، والصحة، والتنمية الثقافية العرقية والاجتماعية الديمغرافية. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة الإطارية، وللمرة الأولى، لا تشمل فقط الدعم المقدم من الدولة مباشرة للأقليات من الشعوب الأصلية بل تشمل أيضاً المساعدة في حشد مواردها الداخلية.

وتقوم السياسة الإطارية على مجموعة من المبادئ التي تحكم نهج تحقيق التنمية المستدامة للشعوب الأصلية القليلة التعداد، بما في ذلك ضمان الحقوق والحريات وفقاً للدستور والقانون الدولي؛ وحظر جميع أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنسية أو اللغة أو الأصل الاجتماعي؛ والاعتراف بحق الشخص في استخدام لغته الأم؛ والتعاون بين الاتحاد الروسي والكيانات المكونة له للحفاظ على الموائل الأصلية وطريقة العيش التقليدية للشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال، والاعتراف بحق هذه الشعوب في الحصول على الموارد الطبيعية والتاريخية، على سبيل الأولوية.

ويكمن الغرض الرئيسي من هذه السياسة الإطارية في تهيئة الظروف والحوافز اللازمة في الاتحاد الروسي لإنشاء العوامل الداخلية من أجل التنمية المستدامة للشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال عن طريق تعزيز قدراتها الاجتماعية الاقتصادية وحفظ موائلها الأصلية، وطريقة حياتها التقليدية وأنشطتها الاقتصادية التقليدية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة الإطارية فيما يلي: الحفاظ على التراث الثقافي؛ وتطوير المهن التقليدية وتحديثها؛ وتشجيع التنظيم الذاتي؛ وتوسيع نطاق مستوى الحصول على التعليم؛ وقبل كل شيء، الحد من وفيات الأطفال وتحسين نوعية الحياة ككل إلى حد كبير.

وستنفذ السياسة الإطارية على ثلاث مراحل في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٥. وستتصل كل مرحلة بمجموعة من التدابير المحددة التي وافقت عليها الحكومة. وسوف تتم الموافقة على قائمة هذه التدابير للمرحلة الأولى (من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١) في الأشهر الثلاثة المقبلة. وسيشمل المشاركون في هذا العمل، بالإضافة إلى

الوكالات الاتحادية، الكيانات المكونة للاتحاد الروسي، ومنظمات المجتمع المحلي التي تمثل مصالح الشعوب الأصلية القليلة التعداد.

وسوف يساعد تحقيق أغراض ومقاصد السياسة الإطارية إلى حد كبير في تحسين التنمية الاجتماعية الاقتصادية والعرقية الثقافية للأقليات من السكان الأصليين في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى.

٢ - وقد أعدت الحكومة مشروع لائحة تنظيمية بشأن الموافقة على قائمة أماكن الإقامة والأنشطة الاقتصادية التقليدية للشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي.

ولهذه الغاية، قدمت الهيئات التنفيذية في الكيانات المكونة للاتحاد الروسي التي تضم أراضيها تجمعات لشعوب أصلية قليلة التعداد تعد أساليب حياتهم وأسباب معيشتهم تقليدية (يعتاشون من الحرف) مقترحات لإدراج المجالات ذات الصلة في القائمة. وتم جمع هذه المقترحات وتصنيفها. وعلى إثر استعراض مشترك سيجرى بين الوكالات، سيقدم هذا المشروع إلى الحكومة وفقا للإجراءات المتبعة.

٣ - ووضعت مقترحات لإدخال عدد من التعديلات على التشريعات الاتحادية من أجل تبسيط تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية لحماية حقوق الشعوب الأصلية القليلة التعداد. كما وضعت نهج مفاهيمية لتحسين القانون الاتحادي رقم ٤٩، المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن الأراضي التي تُستخدم مواردها الطبيعية بشكل تقليدي من جانب الشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي.

وعلاوة على ذلك، وضعت وزارة التنمية الإقليمية، بمشاركة السلطات التنفيذية الاتحادية المعنية، مشروع قرار حكومي يوافق على قائمة أنواع النشاط الاقتصادي التقليدي الذي تضطلع به الشعوب الأصلية القليلة التعداد التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي. وسيقدم هذا القرار، بعد استعراضه، إلى الحكومة وفقا للإجراءات المتبعة.

٤ - ويجري العمل حاليا على وضع تشريعات حكومية توافق على طريقة وإجراءات تحديد الخسائر، بما في ذلك الخسائر في الأرباح، التي يتكبدها مستخدمو قطع الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، وإجراءات تعويض الشعوب الأصلية القليلة التعداد في الاتحاد الروسي عن الخسائر التي يتكبدها نتيجة للأضرار التي تلحق بموائلهم.

٥ - عملاً بالفقرة ٩ من المجموعة المتعلقة بإجراء البحوث لوضع مجموعة من المؤشرات بشأن نوعية الحياة والوضع الاجتماعي للأقليات من الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي ورفاه مجتمعاتها، تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتحاد الروسي للتنمية الإقليمية والوزارة الكندية لشؤون الهنود وتنمية المناطق الشمالية بشأن التعاون لتنمية الشعوب الأصلية والأقاليم الشمالية.

وفي إطار المذكرة، هناك أنشطة جارية لدراسة التجربة الدولية في وضع مجموعة من المؤشرات بشأن نوعية الحياة والوضع الاجتماعي للأقليات من الشعوب الأصلية.

ومن المقرر وضع نظام من المؤشرات بشأن نوعية الحياة والوضع الاجتماعي للأقليات من الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٩ على ضوء التجربة الدولية.

٦ - ودعمت وزارة التنمية الإقليمية عقد المعرض الدولي الثالث المعنون "الحضارة الشمالية ٢٠٠٨" (المشار إليه فيما يلي بـ "المعرض")، الذي تم تنظيمه من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في موسكو.

وكانت أهداف المعرض كما يلي: إعطاء مجتمعات الأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي فرصاً عملية لتظهر ما حققت من استخدام طرائق الإنتاج التقليدية؛ وإعطاء نظرة عامة واسعة عن منتجاتها في السوق؛ والبحث عن شركاء ومستثمرين للمشاريع التجارية؛ وإعطاء الكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي إيضاحاً لما تم إنجازه في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية للأقاليم؛ وتوجيه انتباه المجتمع الدولي وسلطات الدولة الاتحادية إلى الخبرة المستفادة من إنشاء الأعمال الصغيرة المنطوية على أنشطة تقليدية للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى؛ وتعزيز وعي واسع بالثقافة المختلفة للأقليات من الشعوب الأصلية بين مواطني الاتحاد الروسي والمجتمع الدولي.

وحضر المعرض ممثلون عن منظمات ومجتمعات للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي، وممثلون عن المفوضية الأوروبية في الاتحاد الروسي، وممثلون عن السلطات الاتحادية والإقليمية للدولة.

وكجزء من المعرض، عُقد في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ اجتماع مائدة مستديرة معنون "السياحة البيئية في أقاليم الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي". وفي إطار تلك المائدة المستديرة، عُقدت مناقشات بشأن التجربة الروسية والدولية في تنمية السياحة البيئية للشعوب الأصلية، وبشأن المشاكل القائمة في هذا المجال وأيضاً بشأن الإنجازات والتوقعات المستقبلية؛ وقدم ممثلو المنظمات والشركات السياحية والمجتمعات المحلية

عروضاً عن الجولات والمسارات التي ابتكروها؛ ونوقشت مع المشاركين المعنيين مسألة إنشاء شبكات للمعلومات والشراكات فيما بين منظمات وجماعات الأقليات من الشعوب الأصلية.

٧ - وعقدت وزارة التنمية الإقليمية المؤتمر العالمي الخامس للشعوب الفنلندية - الأوغرية (يشار إليه فيما يلي بـ "المؤتمر")، بالاشتراك مع السلطات التنفيذية الاتحادية المعنية وإدارة منطقة خانتي - مانسي المستقلة - أوغرا، من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في خانتي - مانسييسك. وتم تمويل المؤتمر من الميزانية الاتحادية.

وجمع المؤتمر حوالي ٦٠٠ شخص، بمن فيهم ٢٧٦ مندوباً و ٢٨٥ مراقباً من ٢٤ شعباً من الشعوب الفنلندية - الأوغرية والساموية (من ٢٧ كياناً من الكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي و ٧ بلدان أجنبية): هنغاريا ولاتفيا والنرويج وأوكرانيا وفنلندا والسويد وإستونيا. وحضره أيضاً ممثلو عدد من المنظمات الدولية؛ وأعضاء البرلمان الأوروبي؛ وممثلون من مجلس الدوما التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي؛ وممثلون من مجلس الاتحاد التابع للجمعية الاتحادية؛ وممثلون عن السلطات التنفيذية الاتحادية؛ وممثلون عن السلطات الحكومية للكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي؛ ونشطاء وأكاديميون روسيون بارزون.

٨ - وكجزء من تنفيذ السياسات الوطنية للدولة، شارك خبراء وممثلون للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي في أنشطة دولية لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وأيضاً في عمل مجلس القطب الشمالي.

٩ - وعملاً بفقرة المجموعة المتعلقة بالاحتفالات السنوية المنظمة لإحياء اليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم وكجزء من تنفيذ السياسات الوطنية للدولة، عقد مهرجان لفنون شعوب الاتحاد الروسي معنون "عوالم مغرية: أعراق روسيا ٢٠٠٨"، بمشاركة وزارة التنمية الإقليمية في الفترة من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في موسكو ومناطق موسكو وبريانسك وكالوغا وبلغورود وفورونيز وريازان. وشمل المهرجان برنامجاً معنوناً "الأسرة والتقاليد السلفية من العصور القديمة إلى اليوم الحاضر" (موسكو، ١٦-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٨)؛ وبرنامجاً معنوناً "يوم روسيا" (بريانسك، ١٨ حزيران/يونيه؛ وبلغورود، ٢٢ حزيران/يونيه؛ وفورونيز، ٤ و ٥ و ٦-١٢ حزيران/يونيه)؛ وبرنامجاً معنوناً "صور للأعراق في روسيا" (موسكو، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨)؛ ويوم روسيا (٦-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)؛ والبرنامج النهائي للمهرجان (موسكو، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر - ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

وقدمت أداءات في المهرجان مجموعات فلكلورية من أكثر من ٢٠ أقلية من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي.

١٠ - وعملاً بالمجموعة وتمشياً مع المعلومات التي قدمتها وزارة الثقافة (في رسالتها رقم ١٨٥٩-٠٢-٠١/١ المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، انعقد خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، على مرحلتين، المهرجان الروسي الشامل للأعمال الفنية لأقليات السكان الأصليين في الشمال: عُقد المهرجان في مناطق من الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٧ وكان الحدث النهائي في موسكو من ٥ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وكان هدف المهرجان هو الإسهام في حفظ واستمرار وتنمية التراث الثقافي غير المحسوس للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال؛ والترويج لأفضل الإنجازات والنطاق الكامل للفنون والحرف التقليدية والحديثة؛ وتعزيز معايير أفضل للبراعة الفنية وإنشاء أفرقة مبدعة جديدة؛ والمساعدة على التعرف على حرفيين حقيقيين وتشجيعهم على عملهم.

وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، كانت الهيئات الحكومية تقدم الدعم المالي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال في إطار البرنامج الاتحادي الخاص "التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال حتى عام ٢٠٠٨": ففي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تم تخصيص ٤, ٢٠٧ ملايين روبل تقريباً كل عام لـ ٢٩ كياناً من الكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي؛ ومنذ عام ٢٠٠٨، تم تخصيص ٨٠ مليون روبل في إطار بند الميزانية الاتحادية الخاص "أنشطة تنفيذ السياسات الوطنية للدولة".

وفي الوقت نفسه، وعلى إثر تغيير في الترتيبات المستخدمة لتنفيذ البرنامج الاتحادي الخاص المعني - الذي تتلقى ميزانيات الكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي بموجبه مساعدات من الميزانية الاتحادية لأي من احتياجاتها - وضعت وزارة التنمية الإقليمية مشروع قرار حكومي تقرر بموجبه قواعد لتوزيع وتخصيص مساعدات الميزانية الاتحادية لميزانيات الكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي دعماً للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي.

وعملاً بالقانون الاتحادي رقم ٢٠٤ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بشأن الميزانية الاتحادية لعام ٢٠٠٩ وفترة التخطيط ٢٠١٠-٢٠١١، يقدم قيد مستقل الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي بمبلغ ٦٠٠ مليون روبل في عام ٢٠٠٩، و ٦٣٦ مليون روبل في عام ٢٠١٠ و ٦٤٦,٤٦ مليون روبل في عام ٢٠١١.

وستُجمع كميات ماثلة من الأموال من الميزانيات الإقليمية. وتشمل القواعد سابقة الذكر لتوزيع وتخصيص مساعدات الميزانية الاتحادية لميزانيات الكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال بين ٤٠ و ٩٠ في المائة من مساعدات الميزانية الاتحادية.

النقطة ٦ من الاستبيان

لضمان النمو العرقي الثقافي المعقول لشعوب الاتحاد الروسي وتسوية المشاكل المتصلة بالتعاون بين الأعراق والشراكة مع المنظمات الدينية، أنشئت وزارة التنمية الإقليمية للاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وعُهد إليها بمسؤولية وضع السياسات المتعلقة بالمسائل العرقية.

وأنيطت بالوزارة سلطة وضع السياسات الوطنية ومشاريع القوانين واللوائح المتصلة بالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية للكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي، والعلاقات بين الحكومة الاتحادية والجماعات العرقية، وحماية حقوق الأقليات العرقية والموائل الأصلية وأنماط الحياة التقليدية للأقليات من الشعوب الأصلية والجماعات العرقية.

وإدارة العلاقات بين الأعراق هي الإدارة الرائدة في وزارة التنمية الإقليمية المسؤولة عن السياسات المتعلقة بالمسائل العرقية. ومدير الإدارة هو ألكسندر فلاديميروفيتش زورافسكي (الهاتف: + ٧ (٤٩٥) ٩٨٠-٢٥-٤٧, الرقم الفرعي ٢٤٠٠٠).

النقطة ٧ من الاستبيان

يجري حالياً وضع برامج تدريب متقدمة متخصصة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لموظفي الخدمة المدنية. ويقوم الموظفون الإداريون حالياً بتحسين معرفتهم بالمسائل المتصلة بالشعوب الأصلية في الوقت الذي يقومون فيه بمهام عملية لتنفيذ برامج اتحادية وإقليمية بشأن حماية الحقوق والمصالح المشروعة للشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي.

النقطة ٨ من الاستبيان

أصبح إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية معلماً جديداً في تاريخ حماية حقوق الشعوب الأصلية في العالم. وهو يعزز وينهض بحقوق الإنسان الجماعية والفردية والحريات الأساسية التي سبق إدراجها في الاتفاقات الدولية، مع تركيزها على

الشعوب الأصلية. ومن المهم بوجه خاص أن الإعلان يدعو إلى التعاون بين الشعوب الأصلية والدول بوصفه شرطاً أساسياً لتسوية المشاكل.

ولدى الاتحاد الروسي، منذ عدة سنوات، إطار قانوني سليم يستوفي المعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الشعوب الأصلية. وقد أدرجت المبادئ المكرسة في الإعلان في التشريعات الروسية قبل اعتماد الإعلان بوقت طويل. ووفرت معظم أحكامه أساساً للسياسة الإطارية المعتمدة حديثاً للتنمية المستدامة للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى الروسي، وهي وثيقة فريدة من نوعها أعدت لإعطاء أثر عملي لمعايير التمتع بحقوق الشعوب الأصلية المنصوص عليها في الإعلان.

ويمكن تفسير بعض أحكام الإعلان بطرائق مختلفة، شأنها في ذلك شأن أي صك دولي. وفي هذا الصدد، على هيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، أن تفسر على نحو كامل مكانة الإعلان وأحكامه في سياق ضمان سلامة نظام القانون الدولي والامتنال الدقيق لمبادئه وقواعده. ويرتبط هذا التحدي بشكل وثيق بالحاجة إلى تثقيف واسع النطاق لكل من الدول والشعوب الأصلية بشأن الحقوق المكرسة في الإعلان. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لهذه العملية هو تسوية الخلافات بينهما وبناء الثقة والتعاون. والحقيقة أنه، رغم كل الأهمية التي يكتسبها التعاون الدولي، فإن الإرادة الحسنة والجهود الكافية والفعالة للدول نفسها هي التي توفر الإطار لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية.

وهذا هو الهدف الرئيسي للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة، وفقاً للمادة ٤٢ من الإعلان. والمنتدى الدائم، بوصفه المنبر الرئيسي لمناقشة قضايا الشعوب الأصلية، هو الوحيد الذي يمكن أن ينفذ هذه العملية.

ويكرر الاتحاد الروسي، من جهته، التأكيد على رغبته في تعزيز التعاون الدولي ذي الصلة في هذا المجال. والاتحاد الروسي مستعد، في هذا الصدد، للتعاون عن كثب وبشكل بناء مع منظمات الأقليات من الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي ويعتبر هذا ضماناً لفعالية التدابير ذات الصلة التي يجري اتخاذها على الصعيد الدولي.